

يمثل النظام الانتخابي حجر الأساس في بناء مؤسسات ديمقراطية قوية، اختيار ممثلي الشعب ويضمن تحقيق مبادئ الشفافية والنزاهة والمساواة بين المترشحين. يسعى المشرع من خلال نظام القائمة المفتوحة بالتصويت التفضيلي دون مزج إلى تعزيز حرية الناخب في الاختيار، مع الحفاظ على التوازن في تمثيل الأحزاب والمستقلين داخل كما أن تشكيل المجلس الشعبي الوطني يخضع لمعايير قانونية وتنظيمية دقيقة تهدف إلى ضمان تمثيل عادل لمختلف الفئات السياسية، في حين تتولى هيئات مستقلة مراقبة العملية الانتخابية لضمان شفافيتها ونزاهتها. تبقى الحاجة مستمرة إلى تطوير النظام انتخابي بما يعزز ثقة المواطن في العملية الديمقراطية، وبذلك، على